**برنامج الدستور عقد التعايش الابدي الحلقة الثانية**
**غسان العطية**
الشرقية – 2005\4\25

مقدم البرنامج : عامر ابراهيم
· مقدم البرنامج : اعزاءنا المشاهدين مرحباً بكم ، ما هو شكل نظام الحكم الذي يريده العراقيون وهل يصلح الشكل الحالي المعد وفق لقانون ادارة الدولة لإقراره بشكل دائم في الدستور المقبل ، ام ان الانتظار الطويل لإعلان الحكومة العراقية الجديدة والذي فاق انتظار كودو يشيع الى خيبة الامل وفقدان الثقة ، وما هو السبيل لبذل هيكلية تؤسس لتكريس الطائفية واللبننة من خلال استحداث مناصب كنائبي رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء الذين اصبحوا (4) لحد الان ، ومستشاري الامن الوطني المفقود اصلاً ، اضافة الى وزراء الدولة لجعلهم وفق عدد الطوائف والمذاهب والقوميات بغض النظر عن الحاجة الى هذه المناصب . يريد العراقيون حكومة قوانين ام حكومة افراد، وما هو السقف الزمني الموضوع لمغادرة المسؤول لكرسيه، وكيف السبيل للفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، اسئلة كثيرة وعلامات استفهام كبيرة استدعت منا استضافة شخصية كبيرة في الوطن لتتصدى لكل هذه التساؤلات، معنا اليوم الدكتور غسان العطية استاذ العلوم السياسية والدبلوماسي العراقي السابق، اهلاً ومرحباً دكتور.

· غسان العطية: اهلاً ومرحباً.

· مقدم البرنامج: دكتور، سمعت المقدمة والهواجس التي تدور في اذهان النخبة السياسية ما هو تصورك عن شكل نظام الحكم النموذجي الذي يمكن ان يطبق وفق الدستور؟

· غسان العطية: الدستور الذي يمكن ان يطبق هو ليس فكرة لأربعة او خمسة من الخبراء يجلسون في غرفة مغلقة ويتوصلوا الى حل او معجزة، هذا الخطأ الذي كان موجود طوال (80) سنة مضت وحتى اخر دستور مؤقت وهو قانون الادارة الانتقالية الذي صدر في عهد بريمر ثم في غرف وعبر تسويات سياسية. لهذا السبب الدساتير العراقية من دائمة او مؤقتة لم تر التطبيق لحد الان هي افكار جميلة دون ان تطبق، في عهد عبد الكريم قاسم كلف المرحوم حسين جميل بأعداد الدستور فأعده في (48) ساعة وأصبح الدستور، ولكن ما هي قيمته للناس وبالتالي هناك فرق بين النصوص الموضوعة وكيف تصل بالنصوص..

· مقدم البرنامج (مقاطعاً): عفواً دكتور العلة إذا في التطبيق؟

· غسان العطية : لكي نضمن ان يكون التطبيق سليم يجب ان تتوصل مكونات الشعب العراقي الى عقد ، فالدستور هو عقد بين مكونات الشعب العراقي وهؤلاء الممثلين يقولون نحن نريد ان نعيش في بلد واحد ،

الدستور يريد ان ينظم رغبة العيش المشترك ، لذا نفترض ان يكون هناك عيش مشترك فهناك رغبة في العيش المشترك ورغبة في ايجاد شروط وافكار ، المهم انك كيف تتوصل للدستور فأعطيك المثل في الولايات المتحدة الاميركية العملية الدستورية وصيرورتها ، صحيح انها اعدت مبادئ بسرعة ولكنها مع ذلك استغرقت سنوات طويلة ، في بريطانيا لا يوجد دستور مكتوب نهائياً والعرف والقرارات الصادرة من البرلمان تصبح من الأشكال التي يقوم بها الدستور الانكليزي.

· مقدم البرنامج: لكن هذا الارث يحتاج الى بيئة معينة والى وعي وثقافة دستورية؟

· غسان العطية : لهذا السبب ما يصلح للأميركيين ليس بالضرورة ان يصلح الى المانيا او يصلح لنا ، هذا الشيء المتاح لنا هو كيف تتوصل الى معرفة ما تريد فانا قد يكون لي وجهة نظر معينة وادعو لها ولكن ليس بالضرورة ان يوافقني في الرأي ابن البصرة ، الشيء المؤسف الذي حدث هو قانون ادارة الدولة الانتقالي الذي صدر في اذار ومعظم العراقيين قد لا يكونوا قد اطلعوا عليه ، من يدرس هذه الوثيقة يجدها تعكس مخاوف وتمنيات القوى السياسية في تلك الفترة وينسجم مع رغبة الولايات المتحدة ورغبة القوى السياسية التي كانت ذات لون كردي وشيعي واطراف اخرى ، ونجد القانون يعكس هذه الحالة فنجد ان الطرف الكردي كان يريد ان يطمئن الى ان مصلحة القومية لن يتم تجاوزها فوضعت فقرات في الدستور تضمنها ، فأراد الرئاسة والمجلس الرئاسي ولم يذكر القانون أي شيء عن موضوع الطائفة او العرق ، لا بل المادة 4 قالت نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي يقوم على أساس الفصل بين السلطات وليس على أساس العرق او الاثنية او المذهب . ولكن تسال نفسك هل تم تطبيق ذلك تجد ان عملية مجلس الحكم كانت على اساس توزيع اثني وطائفي فبالتالي في اليوم الاول الذي وقع فيه القانون تم خرقه من قبلهم.

· مقدم البرنامج: قانون ادارة الدولة ربما صيغ وفق معطيات كانت موجودة في وقتها ولكن المشهد السياسي الموجود حالياً هل غير معطيات اللعبة؟

· غسان العطية : هذا سؤال وجيه ، الخوف الان هو ان هناك اصرار على جدول زمني فهم وضعوا على انفسهم شرط انه نحن في اب القادم ستكون مسودة الدستور معدة وتنزل للشارع ويتم الاستفتاء عليها في اكتوبر القادم ، هذه العملية غير مفهومة لأنه انت كلما اخذت وقت كلما نضجت الفكرة اكثر فأعطيك مثل ، هم توقعوا خلال شهر سيتم تشكيل الحكومة والان مرت 3 اشهر ولم تشكل الحكومة ولم يعد امامهم غير 4 اشهر لوضع الدستور ، وعليه في زمن عبد الكريم قاسم وضع خلال 48 ساعة وفي زمن صدام حسين وضع في ايام ، وهنا يجب ان اميز بين النصوص وبين العملية الدستورية فالعملية الدستورية هي كيف تشترك مكونات الشعب ، في تيمور الشرقية مرت بحرب أهلية ووضعوا الدستور

على عجالة في شهر واحد ، وكان دستور خائب ، في جنوب افريقيا المجتمع معقد واستمرت عملية وضع الدستور لمدة 5 سنوات لكي يشعر المواطن بان الدستور عقد اجتماعي كعقد الزواج وكانت عملية ناجحة . واعتقد شخصياً ان العقد الدستوري يجب ان يتم بعد ان يدرك المواطنين لماذا أنشأ هذا العقد والدليل ان قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي تم في غرف مغلقة تم خرقه فالمواطن لا يعرف ما هي حقوقه وفق هذا القانون.

· مقدم البرنامج: اردت ان اتوقف عند موضوع السقف الزمني إذا كانت هذه الحكومة تشكل وفق قانون ادارة الدولة فهل العلة في القانون ام في المحاصصة الجارية؟

· غسان العطية : في قانون ادارة الدولة كان الأمريكان يفضلون ان يتولوا هم الامر على غرار المانيا واليابان ويعدوا هم الامر فواجهتهم مقاومة كبيرة وخاصة من قبل المرجعية الشيعية وخاصة السيد السيستاني .فلجأوا الى فكرة اخرى هي ان المجلس البرلماني يجب ان يضع الدستور ولكن الطرف الكردي يقول انه لا يمكن ان ادخل في انتخابات واترك للغالبية العربية ان تقرر مصالحي القومية وبالتالي فانا لكي اضمن ان لا تهدد مصالحي القومية يجب ان يتم بيني وبينكم عقد سياسي وضمانات حتى لا تهدر مصالحي القومية ، الذي حصل هو انهم وجدوا الصيغة الوسط وهو قانون الادارة الانتقالي وفيه جانبين جانب موضوع الحريات الذي اهمل ولم يهتم به احد ، والجانب الاخر ايجاد الصيغة التي تضمن للمحافظات الكردية ان لا تخسر مصالحها القومية ولكن الذي حصل هو ان هناك طرفين طرف كردي وطرف شيعي ، الذي لم يشترك هي الاطراف العلمانية واليسارية والمناطق التي لم تشترك موصل ، انبار ، صلاح الدين فالذي حصل ان هذه المناطق عندما لم تشترك اعتبرت نفسها خارج العقد ، ومع ذلك عندما بدأت الانتخابات وقاطعها طرف عراقي ، فالبرلمان الذي قام افرز استقطاب سياسي حاد فهناك كتلة الائتلاف وهي شيعية اللون وهناك كتلة كردية ، ولكن مع ذلك لا توجد اغلبية تستطيع تشكيل حكومة وبالتالي الطرف الكردي شعر ان القانون الذي ساهم في وضعه ادى الى خلق دكتاتورية الاغلبية . فسعى الاكراد الى عدم هيمنة الائتلاف على الحكم ثم اكتشفوا انهم بحاجة الى وحدة وطنية والوحدة الوطنية ليست فقط من اعضاء المجلس وبالتالي العملية الانتخابية التي تمت لم تفرز ممثلين عن كافة مناطق العراق لكي يجلسوا مع بعض ويقرروا الدستور من هنا صار الاشكال لان أي عقد يجب ان يسعى الى اشراك الجميع.

· مقدم البرنامج: اجرينا بعض اللقاءات مع بعض المختصين في العلوم السياسية.

· امير علي حسون: اهلاً وسهلاً بكم اعزائنا المشاهدين، نحن الان في استوديو ثاني لبرنامج الدستور عقد التعايش الابدي ومعنا عدد من الضيوف ومنهم: الاستاذ ستار الدليمي ـ محامي واعلامي / الاستاذ سعد الموسوي ـ كاتب وصحفي / د. مصطفى الهيتي ـ عميد كلية الصيدلة في جامعة بغداد /

الاستاذ شريف الياسري ـ نائب رئيس التجمع الوطني لثورة العشرين. فأهلا ومرحباً بهم جميعاً.

بداية نسأل الاستاذ ستار الدليمي ما هو شكل نظام الحكم الذي تجده مناسباً للتطبيق في الدستور؟

· ستار الدليمي: بداية أجد ان الوقت المحدد لقانون ادارة الدولة غير ملائم وكان ينبغي ان لا يحدد مثل هذا الموعد النهائي، فالإجماع لم يتحقق في الانتخابات بين مختلف اطياف الشعب، ورأينا انه هناك نوع من الفتوى الدينية التي تحرض على عدم الدخول في الانتخابات. ومن نتائج الانتخابات هي تغيب قطاع كبير وتيار علماني مدني في المجتمع العراقي، كتابة الدستور الان سنعاني من خطر هيمنة دينية على الدستور والحريات العامة، اما شكل نظام الحكم ليس هناك فرق كبير سواء اخترنا نظام رئاسي او برلماني او جمهوري او ملكي لكن الفحوى الرئيسة للدستور هي ضمان حقوق كافة الاقليات واحترام تطلعات الشعب ولا نكتب نصوص تقيد الحريات العامة، فالقضية ليست شكل نظام الحكم بل فلسفة حريات عامة.

· امير علي حسون: أي نظام ستختار لو طلب منط الرأي والاختيار؟

· ستار الدليمي: لا تحكم المسالة الرغبات بل محكومة بعوامل وأطار نظري، فكان في العراق نظام رئاسي كما في الولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل لكن هناك فرق، ففكرة الفصل بين السلطات وهمية لان القوائم الفائزة هي من تحدد الحقائب الوزارية ومنصب رئيس الوزراء.

· امير علي حسون: نعود الى سعد الموسوي: برأيك كيف ستكون صلاحيات الجمعية الوطنية؟

· سعد الموسوي: تجربتنا في العراق اثبتت ان النموذج الديمقراطي البرلماني هو الافضل، لكن الخطأ الاساسي هو نظام القوائم المغلقة وانا أفضل ان تكون الطريقة المستقبلية هي طريقة الدوائر الانتخابية لأنها تتيح للناخب اختيار الشخصية الافضل التي تعرفها وتثق بها.

· امير علي حسون: رأي الدكتور مصطفى الهيتي في الموضوع؟

· مصطفى الهيتي : موضوع الدوائر الانتخابية والنظام البرلماني يظهر الان في حياة العراقيين ، ومرت بها شعوب عديدة ففي الولايات المتحدة يوجد شكل من اشكال الدوائر الانتخابية فالديمقراطية ليست قرار بل ممارسة وتحتاج الى سنين وتوجد مقولة مشهورة بان الناس تريد الديمقراطية لكن من تريد الديمقراطية هي تريد من يفهمها ويعي اهدافها ، وعلى المواطن ان يفهم لماذا ينتخب الشخص فالقوائم لم تحقق في الشخصيات ولم تبرز الشخصيات ولابد من معرفة الاشخاص وايمان

الاشخاص بالديمقراطية ، فرؤساء الدول في دول الموجة الثالثة ليس لهم حق اعلان الحرب لأنها ليست مسالة سهلة حرصاً على السلام العالمي فلابد من فهم حقوق الانسان والحريات ، ولابد ان ينبني الدستور على صيانة وحدة العراق وحرية العراق وفصل السلطات ، والشخص الذي يأتي لرئاسة الدولة والوزارة لابد ان يفهم الامور هذه كمضمون وجوهر .

· امير علي حسون: الاستاذ شريف الياسري كيف سيكون دور مجالس المحافظات في خدمة العراقيين؟

· شريف الياسري: لحد الان قانون ادارة الدولة اتى غامضاً اما بالنسبة للدستور القادم الذي اعتقد انه ان الدستور يمثل عقد اجتماعي يتضمن حقوق الشعب العراقي ويؤمن مشاركته في العملية السياسية وانا اعتقد ان الدستور هو الذي سيؤمن تلك العلاقة.

· مقدم البرنامج: استمعنا الى مجموعة من الآراء التي تفضل بها مجموعة طيبة من الأكاديميين العراقيين. نحب ان نعرف ما هو تعليق الدكتور غسان العطية على ما سمعه من اراء؟

· غسان العطية: لقد استمعت الى اصوات مستنيرة ومثقفة وبالمناسبة لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين، ومن معوقات بناء الديمقراطية هو غياب الارث لأنك عادة تبني على ما بنى الاخرون والتجارب الموجودة لدينا ان الاحزاب التي كانت موجودة لدينا هي نفسها لم تكن ديمقراطية.

· مقدم البرنامج: يعني ان الارث الديمقراطي في العراق غير كافي؟

· غسان العطية :لا ، العهد الديمقراطي كان فيه لمحات ديمقراطية ولكن حكم العسكر وعهد الحزب الواحد لم تكن فيها ارث ديمقراطي مقارنة بأوروبا التي مرت بمرحلة الحكم الاشتراكي ورومانيا وغيرها ، ولكن قبل ذلك كانت قد مارست الديمقراطية لذلك انتقالها الى الديمقراطية كان عملية سهلة ، الشيء الثاني هو موضوع الثقافة الديمقراطية ونحن لاحظنا غياب هذه الثقافة .فنلاحظ ان المواطن العراقي العادي يقول نريد رئيس قوي لان كل تجاربه مبنية على خبرات شخصية فهو يعرف ان السابق هو رئيس قوي فيقول كان هناك رئيس قوي سيء ولكن نريد رئيس قوي جيد ، في حين لاوجود لرئيس قوي سيء وجيد الا بوجود المحاسبة لمن يحكم . المسالة الثانية التي طرحها أحد الإخوان هي موضوع الثقة بالأطراف فلو افترضنا اننا الان نلعب الكرة وفجأة قرر أحد الاطراف ان يمسك الكرة بيده ويقول لقد غيرت التعليمات، فمن يلجأ للعنف لا يعرف قيمة التجربة الديمقراطية وان الاستئثار بها يؤدي الى نتائج سلبية. النقطة الاخرى هو موضوع الدائرة الواحدة في النظام الانتخابي الذي اعتمد من (111) قائمة فازت منها 7 فقط فكان لابد من التركيز والدقة في اقامة الانتخابات وليس اقامتها على عجالة لم تنهي العنف.

· اتصال هاتفي من المواطن محمود الجميلي / محافظة الانبار: بسم الله الرحمن الرحيم "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدون في أنفسهم حاجة فيما قضيت". سلامي الى سيدي مقدم البرنامج والى شيخي واستاذ الكبير غسان العطية، بالنسبة للدستور هناك دستور عبد الكريم قاسم واحمد حسن البكر وصدام حسين ويوجد لدينا دستور منذ (1400) سنة وهو دستور القران، لماذا لا يلتزم الشيعة والسنة بهذا الدستور، اما الدستور الجديد فهو مكتوب في اسرائيل، وشكراً جزيلاً.

· غسان العطية: انا احترم وجهة النظر واتمنى ان تتاح الفرصة للكثير من المواطنين للتعبير عن رأيهم هذه هي العملية الدستورية ولكن الشيء الذي يجب ان يفهمه السيد من الانبار ان الشعب ليس جميعه مسلمين وبالتالي هل سيعامل المسيحين نفس المعاملة، هل هناك نموذج يمكن ان يشير اليه الاسلام وبالتالي لابد ان يبدأ حوار وطني ونفهم بعضنا فان يرفض رأي عن جهل او تعصب فلابد ان اشارك.

· مقدم البرنامج: هذا يقودنا الى موضوع الوعي والثقافة الدستورية؟

· اتصال من مواطن من هولندا : انا من كردستان العراق ولدي مداخلة الدكتور العزيز يعلم ان الامة الكردية منذ مهد الاسلام هي في خدمة الاسلام ويعلم الدكتور حال الامة العربية هي نفس حال الامة الكردية ، دمرت عائلتي وان الدستور المحدد من تشكيل الدولة العثمانية لحد الان لم لتلق الا الاهانة والترهيب وتدمير اسرتي واولادي ، فأقول ماذا تعني الدولة العراقية بالنسبة لي ماذا يعني الاخوة العربية وماذا يعني الاسلام ، بالنسبة لي اقول لك انا في هذا البلد الاجنبي ولحد الان لا اجيد لغتهم اجريت لي 3 عمليات جراحية بكلفة (75) الف دولار ومع هذا لا اتكلم لغتهم فلا يهينني احد وانا موجود هنا وليس في كردستان .

· اتصال من المواطن اسماعيل : كنا دائماً نتابع الاستاذ العطية وخاصة تلك التي تتعلق بالملف العراقي ، الان لدينا مداخلة بسيطة اولاً ان الملاحظ ان الحكومة الحالية تحاول استبعاد نخب سياسية مهمة في العملية السياسية او في كتابة الدستور أي انه هناك الحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لايزال دورها ضعيفاً في الدستور وفي الصحافة العراقية ، ان القوى الحالية لا تعترف بوجود مقاومة للاحتلال رغم وجودها وبالتالي فان تلك القوى لا يمكن ان تشترك في عملية هي مغيبة عنها وحتى الدول الاجنبية هي كانت تكافح ضد الاحتلال وتسمي المقاومة ضد الاحتلال مقاومة في حين تسمى الاطراف الحالية ارهاب ، اضافة الى ان قانون ادارة الدولة شجع النزعات الطائفية والعرقية التي رفضها المجتمع العراقي والتي ساعدت على ان تحكم الاقلية الاغلبية علما ان لهذه الاقلية هواجس يمكن ان يتم تجاوزها لو اعطيت ضمانات بعدم التجاوز على حقوقها ولكن ليس اعطاء حق الفيتو على الاغلبية .

· مقدم البرنامج: اشكرك على المشاركة، السيد الذي اتصل من هولندا أحس بحسرة والم لأنه أحس بالإهمال والتجاهل فهو في بلد اوربي يلقى من الرعاية ما لم يلقاه في بلده.

· غسان العطية : انا سعيد جداً لان هذه الحلقة هي محاولة اشراك المواطنين في العملية الدستورية فالمواطن من حقه ابداء رأيه الان صوت كردي يجد ان انسانيته قد تحققت في هولندا قبل ان تتحقق في بلده .الرأي الثاني يؤكد على قيمة الانسان ونجد ان قانون ادارة الدولة وضع الكثير على قانون ادارة الدولة لهذا لا شكوك لدى المواطن فهو يجب ان يكون له حق المشاركة في قرار الدستور .الان في فرنسا و اوروبا طرحوا مسودة الدستور لأوروبا وبدأت عملية معرفة اراء الشعب ، انا سعيد لأني اسمع صوت مواطن من كردستان من حقه ان يقول ان لديه حق في اسماع صوته ، اما فكرة السيد اسماعيل من حق الاطراف المتعاقدة ان تشترك فقسم من الاطراف حملت السلاح وقاتلت الاحتلال انت توفق اولاً ليست هذه المشكلة ، المشكلة هي انه من حقه ان يشارك فان لم تشترك فانت تعطيه المبرر ليستمر في حمل السلاح . العقد السياسي الذي نريده هي ان تشترك فيه.

· اتصال من المواطن السيد عبد الرحمن: تحية لك وتحية للأستاذ العطية انا بودي ان اقول كلمة في العهد الملكي كانت الديمقراطية مضبوطة لتجمع الحكومة الكردي والمسيحي واليهودي والطوائف المختلفة من سنة او شيعة، بالنسبة للحكومة الحالية المفروض بها ان تجلب النخبة من اساتذة الجامعة وكل واحد باختصاصه.

· غسان العطية: ان الفكرة التي يعبر عنها الاخ عبد الرحمن هي ان من حق المواطن العراقي ان يجد منافذ اخرى للتعبير عن رأيه وان يوصل همومه الفكرة هي ان تشكل هيئات اخرى مستقلة لكي تتناول موضوعة الدستور.

· مقدم البرنامج: نشكرك جداً على تلبية الدعوة ونتمنى استضافتك مرة اخرى، راسلونا على العنوان البريدي، محدثكم عامر ابراهيم